انقلاب من فوق في الكويت

الرجعية تشدد قبضتها على المنطقة

الدكتور احمد الخطيب : «الديمقراطية» في خطر !

شيخ الكويت صباح السالم : كل السلطات في يده

بعد ان اتهمه باستغلال الديمقراطية وتجميد التشريعات حل شيخ الكويت مجلس الامة ، كما عطل اجزاء من الدستور وعدل من قانون المطبوعات ، وذلك اثر استقالة حكومة ولي العهد الذي اشار الى ان التعاون يكاد يكون مفقودا بين السلطتين التشريعية والتنفيذية .

وتأتي هذه الاجراءات لكي تطيح بآخر منبر شبه ديمقراطي برلماني ليس في الخليج العربي فحسب بل وفي الوطن العربي كله ، بعد انهيار المؤسسة البرلمانية في لبنان .

وقد فاجأت هذه الاجراءات العديد من المراقبين، في حين ان المتتبع لكل ما جرى في الكويت في الفترة الاخيرة لا يصاب بالدهشة من هذه الاجراءات .

فقد شهدت الكويت مؤخرا ، سلسلة من التفجيرات ووضع القنابل في بعض الاماكن ، والتي تبين ان وراءها اجهزة السلطة ذاتها ، وذلك من اجل خلق مناخ شعبي معاد للعرب بشكل عام وللفلسطينيين بشكل خاص ، والذين يشكلون اغلبية الوافدين الى الكويت . وقد اجرت السلطات استكمالا لذلك جملة من حملات التفتيش والاقصاء شملت العديد من الوطنيين الكويتيين والعرب .

دور المجلس

وقد شكل مجلس الامة ازعاجا حقيقيا للعشيرة الحاكمة ، ولاشقائها العرب ، ذلك ان هذا المجلس يضم فيما يضم نخبة من نواب الشعب الوطنيين والذين ارادوا من خلال وجودهم في المجلس ان يخدموا القضايا العربية المتعارضة مع اهداف الحكام العرب، وعلى رأس هؤلاء النواب التقدميين الديمقراطيين الذين يقود كتلتهم الدكتور احمد الخطيب .

فعلى الصعيد المحلي للكويت ، عارض مجلس الامة اتفاقية المشاركة التي عقدتها الحكومة مع شركات النفط ، في حين ان جارتها السعودية وافقت دون ابطاء على اتفاقية مشابهة . وقد نجح المجلس في الغاء هذه الاتفاقية . كما عارض المجلس اسلوب « التجنيس » الذي يكاد يجعل من الكويت امارة «عربية» ذات اغلبية ايرانية ، ووقف المجلس موقفا مشرفا ازا حقوق ومكتسبات النقابات العمالية في مواجهة الاحتكارات الامبريالية المتمثلة باخطبوط النفط .

وعلى الصعيد العربي ، فمجلس الامة الكويتي كان قد سجل رأيه المعارض لاتفاقية سيناء الخيانية ، ووضع عراقيل امام المساعدات المالية الكويتية لنظام السادات .. اذ انه وضع شروطا استثمارية معينة ، تمنع نظام السادات من التصرف بهذه المساعدات كما يريد .

وبالرغم من الاخذ والرد لمشاريع المساعدات الكويتية لمنظمة التحرير الفلسطينية فقد نجح المجلس مؤخرا في اقتناص مساعدة مالية لمنظمة التحرير ، بعد معارضة الحكومة ونوابها في المجلس.

والحقيقة ان مجلس الامة الكويتي ، قد شكل سندا فعالا لصحافة الكويت التي لعبت مؤخرا دورا هاما على صعيد كشف الحقائق الخاصة بالاحداث اللبنانية .

وقد ساهمت الصحافة الكويتية بشكل فاعل في خدمة القضايا العربية وقد ساعدها في ذلك استقلاليتها النسبية وما يوفره الحكم «الليبرالي» من جو للعمل والتعبير .

ولعل كشف الصحافة الكويتية لما يجري في سوريا الاسد الان ، سواء على صعيد الدسائس والمؤامرات التي يحيكها او على صعيد النقمة الشعبية التي تجلت في مقاومة الشعب السوري لمخططات حكامه ، مثالا واضحا على مقدار الخسارة الوطنية ازاء جملة الاجراءات الاخيرة التي قلصت ان لم تكن اطاحت نهائيا بنصب صحفي هام في الوطن العربي .

ولعل المستفيد الاكبر من انظمة الحكم العربية من جراء هذه الاجراءات هو نظام السادات ، ومن المعروف ان الصحف الكويتية كانت قد نشرت قبل عشرة ايام من هذه الاجراءات تصريحا لوزير الدفاع الكويتي ، يطالب فيه نظام السادات بسحب قواته عن الحدود مع ليبيا ، مما احدث ضجة بالغة في اوساط نظام السادات .. واضطر حكومة الكويت الى نفي هذا التصريح ...

امتنان

وقد عبر نظام السادات عن امتنانه على هذه الخطوة من خلال ابواقه الدعائية وعلى رأسها موسى صبري رئيس تحرير صحيفة الاخبار المصرية - الذي كان قد هاجم الصحافة الكويتية قبيل وضع الاجراءات الاخيرة موضع التنفيذ ببضعة ساعات فقط - حيث ان الصحيفة المذكورة اشادت بهذه الاجراءات ووصفتها بأنها اجراءات ضرورية وكان يجب اتخاذها منذ وقت !

ولا شك ان احداث لبنان كان لها الاثر الاهم في تصميم العشيرة الكويتية على الحد من سلطات الهيئات التشريعية والصحفية بالكويت .. فلبنان الذي كان المثال الاول في الديمقراطية الشكلية في الوطن العربي .. يشهد مؤامرة تستهدف رأس المقاومة والحركة الوطنية اللبنانية ، ووجود صحافة تنعم ببعض الديمقراطية ، تفضح هذه المؤامرة وتساهم بكشف حقائقها ، امر ليس غير مرغوب فيه فحسب ، بل انه - وكجزء من المؤامرة ذاتها - يجب بتره .

كما ان وجود جو ديمقراطي ليبرالي في الكويت ، من المؤكد ، كان يسبب احراجات ومضايقات للنظم الرجعية المجاورة كالسعودية مثلا وايران .

ولا يغيب عن بالنا بالطبع ، ما تشهده منطقة الخليج العربي من اجراءات تستهدف كبح النشاطات التحررية الوطنية والثورية العربية والايرانية ، وتقوية سلطان المشايخ والامراء ، مما يطمئن الاحتكارات النفطية الدولية .

وباختصار ، بالامكان القول دون اي تردد ان ما تشهده ساحة الكويت ، لا يمكن تفسيره بمعزل عن « ازمة الشرق الاوسط » وعما اعد لها من حلول تهدف في نهاية الامر الى تصفية قضية شعب فلسطين ، من خلال تورط كل الانظمة المتآمرة والقيام بالادوار المرسومة لها وفقا للمخطط المعروف، وضمانا لاستمرار وانتعاش الاحتكارات النفطية العالمية من هذه البقعة الهامة من العالم .

ومن المتوقع ان تتلو الاجراءات الديكتاتورية هذه ، موجة من التضييق وتعطيل الصحف وكبت الحريات والاعتقالات في صفوف الوطنيين الكويتيين والعرب .

ولا يستبعد ان تلجأ السلطات الكويتية الى ملاحقة وربما ابعاد العناصر الفلسطينية التقدمية بعد ان تشدد الخناق على نشاطها في صفوف الفلسطينيين .

وهكذا تنضم الكويت الى قائمة النظم العربية القمعية التي يجب ان تبقيها جميع القوى الديمقراطية والثورية العربية والايرانية تحت المراقبة المشددة في المرحلة القادمة .

النظام الكويتي يمهد لمرحلة القمع باغلاق مجلة "الطليعة"

جبهة الرفض:

الاجراءات خطوة لعزل الكويت عن المجتمع العربي

اصدر وزير الاعلام الكويتي قرارا باغلاق صحيفة « الطليعة » التقدمية الناطقة بلسان التقدميين الديمقراطيين في الكويت ، وذلك لمدة ثلاثة اشهر . وقد جاءت هذه الخطوة كما كنا نتوقع ،من حيث ان الاجراءات القمعية الاخيرة كان القصد منها كبت حرية ونشاط القوى الوطنية والتقدمية . وكانت الطليعة قد لعبت دورا هاما في التصدي لمؤامرة التسوية الاستسلامية وفي مساندة نضال الشعب العماني ومواجهة محاولات الهيمنة الايرانية والرجعية العربية . كما كانت منبرا للنواب التقدميين الذين تصدوا لفرض سياسة بترولية وطنية ولتعرية سياسة التمييز والاضطهاد التي تلحق بقطاعات واسعة من الشعب الكويتي والتجمعات العربية المقيمة ، والتي كان ابرزها الحملة ضد الممارسات الشنيعة والعنصرية ضد ابناء الفلسطينيين العاملين في البلاد ، والتي ادت الى فضيحة هزت البلاد .

رئيس تحرير الطليعة هو الزميل سامي المنيس ، عضو مجلس النواب المنحل ، والصحفي المعروف في الاوساط الصحفية العربية والدولية .

جبهة الرفض تحذر

من جهة اخرى ، حذرت جبهة القوى الفلسطينية الرافضة للحلول الاستسلامية بيانا علقت فيه على التطورات الاخيرة في الكويت فأكدت انها تأتي ضمن المخططات الرامية الى اعادة ترتيب الاوضاع في المنطقة العربية من اجل استكمال الهيمنة السياسية والاقتصادية واستغلال ثروات الوطن العربي وبشكل خاص النفط .

واشار بيان جبهة الرفض الذي صدر امس الى « ان ما يحدث في الكويت هو مقدمة خطيرة لمزيد من الانحراف السياسي سوف يعكس نفسه في الايام القادمة داخل الكويت نفسها بصورة قمع الادارة الوطنية وكبح مناضلي الحركة الوطنية والتقدمية وتقييد الحريات الشخصية والصحفية وحرية العمل السياسي وفرض سياج حديدي حول المجتمع المحلي الكويتي وعزله عن المجتمع العربي داخل الساحة الكويتية نفسها لمنع اي انفتاح او مشاركة حقيقية في القضايا الوطنية والقومية » .

وحذر بيان جبهة الرفض السلطات الكويتية من مغبة اضطهاد وملاحقة اي عنصر وطني فلسطيني او عربي نتيجة نشاطه السياسي لدعم الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية ، وقال : « ان الجماهير التي قدمت اغلى التضحيات لن تتوانى مطلقا عن الرد بعنف على اية محاولة بهذا الصدد » .

واضاف : « كما ان الجماهير العربية داخل الكويت وخارجها تعرف ان الهدف من وراء هذه التغيرات هو مزيد من التآمر على الثورة والحركة الوطنية اللبنانية وكل القوى الوطنية والديمقراطية داخل الكويت » .